

Distr.: General
12 January 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 34 و 71 و 72 و 81 و 135 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم
الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه الرسالة الواردة من وزير خارجية أرمينيا، آرا إيفازيان بشأن انتهاكات
أذربيجان للقانون الدولي الإنساني في أعقاب الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان على
ناغورنو - كاراباخ (أرتساخ) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود
34 و 71 و 72 و 81 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية أرمينيا

يريفان، 12 كانون الثاني/يناير 2021

أكتب إليكم لإطلاعكم على شواغل بشأن الحالة في ناغورنو - كاراباخ (أرتساخ) في أعقاب الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان في 27 أيلول/سبتمبر 2020 بمشاركة مباشرة من تركيا ومقاتلين إرهابيين أجانب من سوريا وليبيا.

فبعد أن أدت الأعمال العدائية التي وقعت في خضم أزمة عالمية غير مسبوقه في الرعاية الصحية إلى تقويض وقف إطلاق النار الذي استمر عقوداً في المنطقة، أودت تلك الأعمال بحياة أعداد غفيرة من الناس وأدت إلى تطهير عرقي واسع النطاق لسكان أرتساخ الأصليين وإلى عمليات تدمير وتخريب وتدنيس متعمدة لمواقع دينية وثقافية أرمينية. ونتيجة لهذا العدوان الذي قامت به أذربيجان، سُرد ما لا يقل عن 30 000 شخص من سكان هدروت وشوشي وغيرهما من مناطق أرتساخ التي استولت عليها القوات الأذربيجانية من ديارهم وأماكن إقامتهم.

وما برحت قيادة أذربيجان على مدى سنوات عديدة تهدد بالحرب والدمار والمعاناة الإنسانية كوسيلة لتسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ، رغم أن المجتمع الدولي أعلن بصوت جهوري واضح أن اللجوء إلى الحل العسكري سيكون أمراً غير مقبول على الإطلاق.

وتبرهن أذربيجان بسلوكها العنيف على أنه لا توجد لديها نية للامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن تفسير أي من قرارات مجلس الأمن التي ما برحت أذربيجان تستشهد بها مراراً بصورة تلاعبية مكشوفة باعتباره إذناً باستخدام القوة بأي حال. بل على العكس من ذلك، كان المطلب الرئيسي لقرارات مجلس الأمن المتخذة في عام 1993 هو الوقف الفوري للأعمال العدائية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وادعاءات أذربيجان بأنها هي وحدها التي نفذت قرارات مجلس الأمن هي دليل آخر على أن أعمالها اضطلع بها بهدف حل النزاع بالقوة.

والواقع أن لأذربيجان خطة لا تخفى على أحد. ففي حين كانت أذربيجان تتحدث عن السلام والأمن في المنطقة، فإنها ما برحت تتحدى باستمرار الموقف الموحد للمجتمع الدولي، ولا سيما موقف الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة بأنه لا يمكن تسوية النزاع بحل عسكري، وتتباهى باستخدام القوة. و"الحل العسكري" الذي تراه أذربيجان تضمن على نطاق واسع، ولا يزال يتضمن، ارتكاب فظائع جماعية ضد المدنيين وأسرى الحرب في ناغورنو - كاراباخ، حتى بعد وقف إطلاق النار عملاً بالبيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكم الأول من البيان الثلاثي ينص على "إعلان وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدائية في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ بشكل كامل" وعلى "توقف الطرفين عند مواقعهما الحالية". ولكن بعد مضي أكثر من شهر على وقف إطلاق النار، شنت أذربيجان عمليات عسكرية باتجاه قرينتي هين تاغر وخيتسابيرد، الواقعتين في منطقة هدروت واللتيين بقيتا تحت السيطرة الأرمينية. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، شنت القوات الخاصة لأذربيجان هجوماً في منطقة هين تاغر وخيتسابيرد،

في محاولة لمحو السكان ذوي الأصل الإثني الأرمني من الوجود في هاتين القريتين، بحيث تخضع منطقة هدرت بأكملها لسيطرة أذربيجان بحكم الواقع.

وخلال الهجوم العسكري، أسرت القوات المسلحة لأذربيجان 64 جندياً أرمينياً، في انتهاك للالتزامات أذربيجان بوقف إطلاق النار بموجب البيان الثلاثي. وفي محاولة لتبرير أعمالها في هدرت، التي أسفرت عن وقوع خسائر بشرية ومزيداً من أسرى الحرب، تحاول أذربيجان اليوم مرة أخرى إلقاء اللوم على أرمينيا بالاستشهاد برواية خادعة بشأن ما تسميه زيفاً "عملية لمكافحة الإرهاب" ومزاعم بشأن "جماعة تخريبية" نشرتها أرمينيا.

واستمرت أذربيجان إلى الآن في الاستهزاء بالمادة 8 من البيان الثلاثي، التي توجب "تبادل أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من الأشخاص المحتجزين ورفات الموتى". وترفض أذربيجان الاعتراف بوجود عشرات من أسرى الحرب والرهائن المدنيين الذين تم أسرهم قبل إقرار وقف إطلاق النار وتوقيع البيان الثلاثي. وحتى بعد إقرار وقف إطلاق النار، تواصل القوات المسلحة الأذربيجانية أسر الجنود والمدنيين الأرمينيين، بغض النظر عن الأحكام ذات الصلة الواردة في البيان الثلاثي.

ورفض أذربيجان تقديم القائمة الكاملة لأسرى الحرب والرهائن وغيرهم من الأشخاص المحتجزين أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص المأسورين، بمن فيهم الرهائن الذين أخذوا بعد توقيع البيان الثلاثي، فضلاً عن كذب أذربيجان عمداً في تصوير بعض أسرى الحرب باعتبارهم إرهابيين، ما هو إلا انتهاكات واضحة أخرى للقانون الدولي الإنساني.

ويدل بشكل أكبر على موقف أذربيجان غير البناء والمسيس للغاية بشأن قضايا إنسانية محضه رفضها الموافقة على الوصول دون عوائق إلى منطقة النزاع ومحاولاتها منع وكالات الأمم المتحدة من إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب ناغورنو - كاراباخ، الذي ما برح يواجه العواقب الوخيمة للحرب والدمار ويحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي على وجه السرعة. وأصبح تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أشد الحاجة إليها مرهوناً بالادعاءات المتلاعبة وغير المبررة التي يدفع بها طرف معين واحد.

ومما يثير القلق بالقدر نفسه ما تثبته أذربيجان من عدم وجود نية صادقة لديها للتعاون في مجال حفظ التراث الثقافي. وترحب أرمينيا بإيفاد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ والمناطق المجاورة لها في أقرب وقت ممكن، وهي على استعداد لدعمها، إذ يمكن لهذه البعثة أن تسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى حفظ التراث الثقافي الواسع والفريد للمنطقة. وتعمل أذربيجان مرة أخرى على عرقلة العمل الدولي الرامي إلى حماية التراث الثقافي حماية فعالة.

ولا يمكن أن يكون العنف والدمار والمزيد من المعاناة الإنسانية حلاً لنزاع ناغورنو - كاراباخ. ومن المهم للغاية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين البيئة الأمنية على أرض الواقع، والامتناع عن القيام بمزيد من الاستفزازات، والمضي، بحسن نية، في التبادل الفوري لجميع أسرى الحرب والأسرى المدنيين على أساس مبدأ "الجميع مقابل الجميع"، على النحو المتفق عليه بين أطراف البيان الثلاثي.

وتدين أرمينيا الممارسة الضارة المتمثلة في التهديد والابتزاز وأخذ الرهائن ومحاولات استغلال قضية أسرى الحرب واستخدام الأرواح البشرية للحصول على تنازلات في سياق المسائل المتصلة بالنزاع، وهو أمر تروج له أذربيجان باستخفاف بتحويل قضية إنسانية إلى أداة للمساومة. والانتهاكات المتعددة للقانون

الدولي الإنساني وجرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان الذي استمر 44 يوما على ناغورنو - كاراباخ لا تسقط بالتقادم ويجب محاسبة مرتكبيها.

إن السلام الدائم والمستدام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التسوية الشاملة للنزاع، بما في ذلك تسوية حالة ناغورنو - كاراباخ على أساس إعمال حق شعب أرتساخ في تقرير المصير، وضمان العودة الآمنة والكرامة للسكان المشردين إلى ديارهم وحفظ التراث الثقافي والديني للمنطقة.

(توقيع) آرا إيفازيان
